الأنوار
السبت 18-07-2009 العدد 17201
15

«المنظمة للاتصالات»: تأخير تنفيذ القرار ٢٠٠٩/١ ينعكس سلباً على حاجات السوق

لفتت «الهيئة المنظمة للاتصالات» الى أن أي تأخر إضافي في تنفيذ قرار تخصيص الرمز ٧١ لشركة (MTC touch) والرمز ٧٢ لشركة (Alfa) ينعكس سلباً على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي وقد يؤدي إلى نشوء سوق سوداء، محملة مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله، إلى الشركتين المعنيتين.

جاء ذلك في بيان اصدرته الهيئة جاء فيه: بعد أن أصدرت الهيئة القرار رقم ٢٠٠٩/١ المنشور في الجريدة الرسمية تاريخ ١٩ آذار٢٠٠٩ والذي بموجبه أعيد تخصيص الرمز٧١ لشركة MTC MIC2 (Touch) والرمز٧٢ لشركة (Alfa) MIC1،

وبعد أن تقدمت وزارة الاتصالات ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل بطعن وطلب وقف تنفيذ القرار المذكور أمام مجلس شورى الدولة، صدر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ القرار الإعدادي تحت المرجع رقم٢٣٧/٢٠٠٩-٢٠٠٨ الذي قضى برفض وقف تنفيذ قرار الهيئة المذكور أعلاه، مما يعني أن هذا القرار يبقى ساري المفعول ويتوجب تنفيذه تطبيقاً للقانون.

أما بالنسبة الى قرار الهيئة رقم ٢٠٠٩/٢ المنشور في الجريدة الرسمية تاريخ ١٨ آذار٢٠٠٩ والمتضمن تحديد البدلات على الأرقام الخليوية والثابتة والمختصرة لسنة ٢٠٠٩، وبعد أن تقدمت وزارة الاتصالات ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل بطعن وطلب وقف تنفيذ القرار المذكور أمام مجلس شورى الدولة، صدر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ القرار الإعدادي تحت المرجع رقم ٢٣/٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي قضى بالموافقة على وقف تنفيذ قرار الهيئة المذكور إلى حين استكمال الإجراءات القانونية المتبعة.

يهم الهيئة أن توضح ما يلي:

١- إن قرار الهيئة تخصيص الرمز ٧١ لشركة MTC/ MIC٢ touch والرمز ٧٢ لشركة Alfa/ MIC١ (والذي يتيح توفير مليون رقم إضافي لكل من الشركتين عوضاً عن نصف مليون لكل منهما) أتى نتيجة المداولات التي جرت مع الأطراف المعنية كافة ، وتلبية لحاجات السوق وللتوسعة المرتقبة على الشبكتين المعنيتين، وتفادياً لاحتمال نشوء سوق سوداء في حال عدم تلبية هذا الطلب في الوقت المناسب.

٢- بالرغم من قدرة الشركتين ووزارة الاتصالات على تنفيذ القرار المذكور أعلاه ضمن مهلة زمنية معقولة لا تؤثر في وضع السوق عند صدور هذا القرار، أي منذ منتصف آذار الماضي، والذي جاء أساسا تلبية لحاجات السوق، لم تقم وزارة الاتصالات ومكتب المالكين والمشغلين بتنفيذه كما هو متوقع، وتطبيقاً لقانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ الذي أعطى بشكل واضح هذه الصلاحية للهيئة المنظمة للاتصالات، بل تم التقدم بطعن وطلب وقف تنفيذه أمام مجلس شورى الدولة.

٣- إن قرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٣٧/٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي رفض وقف تنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١ جاء ليؤكد استمرارية العمل بهذا القرار ووجوب تنفيذه ، مما يمكّننا من القول بأن المهام والصلاحيات التي أناطها المشترع بالهيئة قد انتقلت بحكم القانون إلى هذه الأخيرة بعد تعيين أعضائها ومباشرة عملها وفقاً لنظامها الداخلي.

٤- في ضوء ذلك، ونظراً لحاجات السوق المتنامية بسبب الموسم السياحي، ونظراً لقدرة مكتب المالكين والمشغلين على تنفيذه ضمن مهلة زمنية معقولة ، قامت الهيئة بإرسال كتاب إنذار إلى شركة Alfa/ MIC١ تطلب فيه الالتزام بتنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١ في أسرع وقت ممكن بالتنسيق مع مكتب المالكين، وبالعودة عن أي قرار متخذ بتوزيع أرقام غير مخصصة لهذه الشركة في السوق، وإجراء المقتضى فوراً لتفادي نشوء سوق سوداء ناتجة عن التأخر في التنفيذ.

٥- تنفيذاً لقرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٣٨/٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي أوقف تنفيذ قرار الهيئة رقم ٢٠٠٩/٢، فإن الهيئة تعلن التزامها استكمال الإجراءات القانونية الضرورية المتبعة.

أخيراً، إن الهيئة، وحفاظاً منها على مصالح المواطنين والمستهلكين، تلفت نظر جميع المعنيين إلى أن أي تأخر إضافي في تنفيذ القرار رقم ٢٠٠٩/١ ينعكس سلباً على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي، وقد يؤدي إلى نشوء سوق سوداء جهدت الهيئة منذ البداية لتفاديها، وأنها تحمل مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله، إلى الشركتين المعنيتين، وأنها ستقوم بكل ما هو متوجب لإنذار المعنيين بضرورة التنفيذ السريع تفادياً لأي انعكاس على المواطنين والسياح.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"